الإعلام الأمني: سعر الدولار بيد البنك المركزي ولا دور للقوات الأمنية بالسوق

أكدت خلية الإعلام الأمني، اليوم الأحد، أن توجيهات القائد العام المسلحة علي فالح الزيدي، تؤكد أن ملف سعر صرف الدولار مالي واقتصادي ولا تدخل للقوات الأمنية في السوق.

وذكر بيان للخلية، أن "توجيهات القائد العام للقوات المسلحة شددت على أن ملف سعر صرف الدولار والعملات الأجنبية، هو ملف مالي واقتصادي تحكمه آليات السوق ومعادلات العرض والطلب ويقع ضمن اختصاص الجهات المالية والنقدية المعنية وفي مقدمتها البنك المركزي العراقي ولا يعد ملفاً أمنياً".

وأضاف البيان، أن "توجيهات القائد العام تؤكد ضرورة التعامل مع هذا الملف وفق الاختصاصات القانونية والمؤسسية"، مشددا على أنه "لا توجد توجيهات للقوات الأمنية بالتدخل في حركة السوق أو التأثير في سعر الصرف وأن دورها لا يتجاوز واجباتها القانونية في إنفاذ القانون وتنفيذ الأوامر القضائية الأصولية الصادرة عن الجهات المختصة".

وتابع أن "أي إجراءات تتخذ بحق المخالفين أو المتورطين بممارسات غير قانونية في التعامل بالعملات

الأجنبية تجري وفق السياقات القانونية والقضائية المعتمدة وبالتنسيق مع البنك المركزي العراقي كل ضمن صلاحياته واختصاصاته وبما يمنع أي إجراءات عشوائية أو تجاوز على حقوق المتعاملين بصورة أصولية".

وبيّنت الخلية – حسب البيان - أن "البنك المركزي العراقي هو الجهة القطاعية المختصة بالإشراف على المؤسسات المالية والمصرفية وتنظيم عمل شركات الصيرفة ومتابعة التزامها بالضوابط والتعليمات النافذة واتخاذ الإجراءات الإدارية والتنظيمية اللازمة لحماية سلامة التعاملات المالية ودعم عمل الشركات المجازة أصولياً والحد من المخالفات والممارسات غير المشروعة".

وأكدت أن "القوات الأمنية لا تتدخل في تحديد أسعار الصرف أو إدارة التعاملات التجارية والمالية وأن إجراءاتها لا تستهدف النشاط الاقتصادي المشروع وإنما تنحصر في تنفيذ القانون والقرارات القضائية بالتنسيق مع الجهات القطاعية المختصة".

ودعت الخلية "المواطنين والتجار وأصحاب شركات الصيرفة والمتعاملين في السوق إلى الاطمئنان ومواصلة أنشطتهم المالية والتجارية المشروعة بصورة طبيعية"، مؤكدةً أن "توجيهات القائد العام تقوم على احترام الاختصاصات المؤسسية وترسيخ سيادة القانون وضمان معالجة الملفات الاقتصادية والمالية من خلال الجهات المختصة بها".